تظارف

النائب العام يقر إنشاء نيابات مستقلة لجرائم الاحتيال المالي

المصدر: النيابة العامة

تاريخ النشر: 11 يناير 2023



أقر معالي النائب العام رئيس مجلس النيابة العامة الشيخ سعود بن عبدالله المعجب إنشاء نيابات تخصصية باسم (نيابات جرائم الاحتيال المالي)، والتي تتولم الإجراءات النيابية القضائية في مكافحة تلك الجريمة والتحقيق مع المتهمين فيها ورفع الدعاوم الجزائية بحقهم أمام المحاكم المختصة.

وجاء قرار معاليه بتحديد الاختصاصات النوعية القضائية للنيابات المشار إليها، والذي يتضمن التحقيق في الأساليب الإجرامية المنطوية علم سلوك الاحتيال المالي وما تفضي إليه من آثار إجرامية، ورعاية المصالح المالية والاقتصادية المتأثرة بذلك، وصون حقوق الأفراد والمنشرة بذلك، وصون حقوق الأفراد والمنشآت والكيانات التجارية والمالية، وربط العمل الجزائي المشترك بين جهات الضبط والنيابة العامة والمحاكم المختصة في نيابة موحدة متخصصة للمساهمة في تسريع وحوكمة الإجراءات النظامية في قضايا الاحتيال المالي التقليدية والإلكترونية.

وتحرص النيابة العامة مـن خلال إنـشـاء هـذه الـنـيابات على تدعيمها بمتخصصين في جرائم الاحـتيال الـمـالـي مـن أعـضاء النيابة العامة الذين تلقوا برامج تطويرية تخصصية في مجال الـتـحـقـيـق والادعـاء الـعـام فـي مـثل هذه الأنماط الإجرامية وأساليبها، وسبل تتبع الجناة والأموال التي تتم سرقتها عن طريق الاحتيال.

يذكر أن هـــذا الـــقرار يأتي امتداداً لاهتمام النيابة العامة علم تطوير العمل النيابي المتصل بجــرائــم الاحتيال المالي ورفع كفاءة العمل التخصصي فيها من وحدات تحقيق تابعة لنيابة الأمــوال، إلــم هــذه الـنــيـابــات الــجــديــدة ذات الــتـخـصــص الــدقــيق والعميق تحت مسمم (نيابات جرائم الاحتيال المالي)، وصـــولًا إلــم الـعـمــل المؤسسي المتخصص لمكافحة تلك الــجــريـــمة، والمشاركة العدلية مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق الأمان والاستقرار للتعاملات المالية وحمايتها من السلوكيات الإجرامية الآثمة خاصة العابرة للحدود.



